

مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1955-1960)

ميلودي سهام

طالبة دكتورالية قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية

و الإجتماعية - جامعة تلمسان-

Abstract:

Algerian French phase of negotiations during 1955-1960 were not easy as a result of quirks carried out by France in order to block it , it was not dominated by the serious nature , his beginning in Algeria in 1955 confluence of Cairo in April 1956 and then to meet with Belgrade and Rome in 1956 .

All these meetings and confidential communications, because France wanted to embody the pulse of the National Liberation Front leaders , and after the advent of General de Gaulle to power in June 1958 expressed a desire and softness in the negotiation was done on a secret meeting with the fourth department leaders in June 1959 , was intended to bring about rift between the leaders of the inside and outside. However, the meeting failed to come Moulin preliminary contacts in France in June 1960 and , despite its failure , but it is one of the most important stages of the revolution and editorial is the first official contacts.

مقدمة:

لقد استطاعت الثورة الجزائرية مواجهة مختلف الإجراءات الفرنسية ، فهذه الأخيرة كانت تريد القضاء عليها و إطالة مدة الحرب بالجزائر ، خاصة أنها عرفت مرحلة جديدة و هي المفاوضات إذ لم تكن سهلة فقد مرت بمراحل فحاولنا التركيز على دراسة هذه الفترة و بالضبط بدايتها ، فقد شهدت الثورة أثناءها عدة تحولات ، بالموازاة مع الكفاح المسلح حاولت جبهة التحرير الوطني ربط اتصالات و إجراء لقاءات مع الحكومة الفرنسية من أجل حل القضية الجزائرية لكن كيف كانت طبيعتها و هل حققت تقدما في مسار الثورة التحريرية؟

I - الاتصالات و اللقاءات السرية:

إن بداية الاتصالات بين وفد جبهة التحرير الوطني و فرنسا اكتست طابعا سريا و شبه رسمي، لأن هذه الأخيرة كانت تريد أن تجس النبض و تعرف كيف يفكر قادة الثورة التحريرية و أول لقاء كان بالجزائر.

1-لقاء الجزائر:

رغم اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 و التوجه إلى الكفاح المسلح لم تخف جبهة التحرير الوطني رغبتها في التفاوض و أكدت هذا في نداء أول نوفمبر، فأول اتصال مع فرنسا كان في 16 فيفري 1955 بين الرائد فنان مونتييل (Vincent Montiel)⁽¹⁾ و مصطفى بن بولعيد⁽²⁾، ثم توقفت اللقاءات قرابة السنة⁽³⁾، ولما تولى غي مولي (Guy Mollet)⁽⁴⁾، رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1956 تجددت الاتصالات و اللقاءات و كان أول لقاء في الجزائر العاصمة مع مبعوث منديس فرانس (Mendes Fance)⁽⁵⁾ وهو أندري ماندوز (André Mandouz)⁽⁶⁾ بعبان رمضان⁽⁷⁾ و بن يوسف بن خدة⁽⁸⁾، حيث أكد الوفد الجزائري المفاوض على أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض على مبدأ الاستقلال التام للجزائر لأن قادة الثورة كانوا حريصين على استغلال كل الظروف السياسية الممكنة لحمل فرنسا على التفاوض السياسي من أجل الوصول إلى حل مشرف وفي أقرب وقت ممكن تفاديا للمزيد من الخسائر البشرية، و تخفيفا لمعاناة الشعب الجزائري، و طبعاً تم نقل آراء هذا الوفد إلى منديس فرانس.... و بدوره أبلغه غيمولي (Guy Mollet) إلا أنه رفض⁽⁹⁾، فقد كان متمسكاً بمثله المشهور الذي عرضه على قادة الثورة و المتمثل في : وقف إطلاق النار، إجراء الانتخابات ثم التفاوض⁽¹⁰⁾، فلم تقبل جبهة التحرير بهذا العرض مما أدى إلى فشل اللقاء.

نلاحظ أن اللقاء كان بمثابة جس نبض قادة الثورة و هدف الحكومة الفرنسية هو مواصلة الحرب و القضاء على الثورة التحريرية، و رغم ذلك تواصلت اللقاءات بين الطرفين و انتقلت هذه المرة خارج الجزائر.

2 - لقاء القاهرة :

لقد تمت تهيئة هذا اللقاء بوساطة مصرية حيث أجرى جمال عبد الناصر بصفته رئيس الحكومة المصرية محادثات مع وزير الشؤون الخارجية الفرنسية كريستيان بينوا (Christien Pineau)، حول فتح محادثات تكون سرية مع جبهة التحرير الوطني و بالفعل تم تنظيم اللقاء الذي انعقد في 10 أبريل 1956 بين مبعوثي غيمولي (Guy Moullet) و جورج غورس (Georges Gorses) و هو معاون سابق للجنرال دي غول (De Gaulle)⁽¹¹⁾ و جوزيف بيغارة (Joseph Begarre) و هو عضو لجنة إدارية في الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العالمية (S.F.I.O) و مستشار الإتحاد الفرنسي وقد مثل محمد خيضر⁽¹²⁾ وفد جبهة التحرير الوطني ، و بخصوص الموقف الفرنسي كان عبارة عن حوصلة ذات ثلاثة أجزاء كرونولوجية و هي : (وقف إطلاق النار - الانتخابات - المفاوضات) كالعادة إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أما الانتخابات و المفاوضات تكون مع ممثلي المنتخبين، أما خيضر فقد رافع عن المواقف المبدئية للجبهة: و هي الاعتراف بالامشروط بالاستقلال⁽¹³⁾ و وقف إطلاق النار بعد ذلك انتخاب مجلس جزائري تتيق عنه حكومة جزائرية بالتالي يمكن التفاوض معها حول الاتفاقات الفرنسية الجزائرية المقبلة.

كما أكد خيضر أنه يجب التشاور مع قادة جبهة التحرير في الداخل حول محتوى المفاوضات⁽¹⁴⁾، رفض الاقتراح بسبب عدم لم يكن التوافق بين الطرفين و فشل اللقاء.

3. لقاء بلغراد وروما:

على إثر لقاء بين سفير يوغوسلافيا بيلير (Beblere) مع غي مولي (Guy Mollet) بباريس جرت مفاوضات جديدة على الساحة اليوغوسلافية ببلغراد نهاية جويلية 1956 بين بيار كومان (Pierre Commin) نائب كاتب عام ل (S.F.I.O) من المقرر بين لغني موللي، أما المفاوضات الجزائرية هما أحمد فرانسيس⁽¹⁵⁾ و محمد يزيد⁽¹⁶⁾، و قد توصل الوفدان إلى اتفاق افتتاح "نقاشات أولية سرية و مباشرة بين ممثلي الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني"⁽¹⁷⁾، و لقد تناولت هذه النقاشات المسائل المتعلقة بالتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية دون جدول أعمال، فسأل محمد يزيد أنه ما إذا كانت هذه الصيغة تلزم حكومته، فأجابه بيار كومان أنه عليه استشارة غي مولي (Guy Mollet) فاقترح عليه البقاء في روما و سيتصل به لاحقا ليبلغه رده حول هذا الموضوع، وكان الرد في 31 جويلية 1956 و نصه كما يلي: "يستحيل حاليا إعطاء طابع رسمي للنقاشات المتوقعة أثناء لقائنا، و من أجل تسريع موعد النقاش المباشر و الرسمي و الغير السري حول و قف إطلاق النار، نحن مستعدون لتكثيف اجتماعات النقاش السري و الشبه الرسمي"⁽¹⁸⁾.

و هنا ندرك مراوغات فرنسا من خلال هذا النص، حتى أن جبهة التحرير الوطني لم يرقها هذا الرد و مع ذلك قبلت الاقتراح و التقى أحمد فرانسيس و محمد يزيد في 17 أوت مع بيار كومان كانت موافقة جبهة التحرير على اللقاء لكي تظهر حسن النية إذ من المستحيل متابعة هذه الاتصالات الشبه رسمية، و تجدد اللقاء مرة أخرى من 2 إلى 5 سبتمبر 1956 بروما و مثل الجزائر فيه محمد يزيد و خيضر و عبد الرحمن كيوان⁽¹⁹⁾، أما فرنسا فمثلها كومان Commin برفقة كازيل (Cazelles) و بيار هربولت (Pierre Hirbault)⁽²⁰⁾ حيث عرض الفرنسيون طرحهم المتمثل في مايلي "التسيير الذاتي الواسع" أي تنفيذ و تشريع جزائري لقضايا الكفاءات الجزائرية، أي بمعنى ستمنح الجزائر استقلالاً إدارياً واسعاً محصوراً بصلاحيات محددة و تشمل سلطة تنفيذية و تشريعية و طبعا تندرج ضمن الصلاحيات المشتركة و تتضمن: الشؤون الخارجية، الحريات العامة الحقوق الفردية و الدفاع، القضايا الاقتصادية و المالية⁽²¹⁾.

كما ستفصل بين التفاوض و الانتخابات مرحلة انتقالية، و بهذا تفاعل الوفدان بالتقدم المتوصل إليه، فتجدد اللقاء ببلغراد في 22 سبتمبر 1956 و حضر هيربولت (Hirbault) و حده في هذه المرة، أما الوفد الجزائري كان يتألف من خيضر برفقة لمين دباغين⁽²²⁾ المعين من طرف عبان رمضان كرئيس للوفد الخارجي، حيث تم التأكيد على الاستقلال أولاً⁽²³⁾، فاقترح الوفد الفرنسي بدلا من كلمة الاستقلال حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه⁽²⁴⁾، و نتيجة

اختطاف طائرة القادة الخمس في 22 أكتوبر 1956⁽²⁵⁾ توقفت هذه اللقاءات، إذ كانت في طريقها من المغرب الأقصى إلى تونس لتمكين القادة الخمسة من حضور مؤتمر من أجل تأسيس إتحاد فدرالي بين تونس و الجزائر و المغرب الأقصى⁽²⁶⁾.

إن اختطاف الطائرة جاء في الوقت المناسب فقد قدمت فرنسا خدمة جليلة لقادة الثورة من حيث لا تدري، إذ كان هناك صراع بين قادة الداخل بقيادة عبان رمضان وقادة الخارج بقيادة بن بلة⁽²⁷⁾ فالأول كان ينظر إلى المفاوضات بضغينة و لا يريد أن يترك للوفد الخارجي الفضل للوصول إلى السلم، كما وجه اتهاماً لبن بلة بعد توفير الأسلحة لدرجة أنه قام بتعيين لمين دباغين على رأس الوفد الخارجي كما رأينا سابقاً و هذا كله من أجل إبعاده لأن و سائل الإعلام المصرية و العالمية صورته على أنه زعيم الثورة، أما بن بلة فقد اعترض على قرارات مؤتمر الصومام بحكم أنه لم تحضره كل قيادات الثورة بما فيهم الوفد الخارجي، كما اعترض على تركيبة لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE)⁽²⁸⁾ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) حيث تم إعطاء القيادة للسياسيين الممثلين في المركزين و جماعة فرحات عباس و جمعية العلماء و أبعد القادة التاريخيون و أعضاء المنظمة الخاصة.

فاختطاف الطائرة جنب جبهة التحرير الوطني انفجار أزمة كبرى⁽²⁹⁾، أما فرنسا فكانت تسعى لربح الوقت من أجل عرقلة المفاوضات، فبالفعل علقت كل الاتصالات بين الطرفين، أما ما يمكن استخلاصه من خلال هذه اللقاءات و الاتصالات: -هي عبارة عن مناورات سياسية من طرف فرنسا و جس نبض قادة الثورة الجزائرية.

- كما نلمس صراعاً عن السلطة بين قادة الداخل و الخارج، لأن المواقف بين الطرفين كانت متباعدة و يظهر جلياً عند طلب عبان رمضان الاستقلال أولاً ثم المفاوضات أما الوفد الخارجي فقد طالب بتكوين مجلس تأسيسي ذا سيادة، و برز هذا في لقاء القاهرة لكن كان لا بد من التعقل لإكمال الثورة التحريرية.

بعد سقوط حكومة غي مولي في جوان 1957 قامت حكومة جديدة برئاسة بورجس مونوري (Bourges Maunoury)، فتجدد اللقاء بين الطرفين في تونس بواسطة مندوب الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA خلال انعقاد المؤتمر الخامس للإتحاد الدولي للنقابات الحرة غير أنه فشل لتباعد و جهات نظر الطرفين لأن جبهة التحرير الوطني شددت على: لا تفاوض دون الاعتراف باستقلال الجزائر⁽³⁰⁾.

في نفس وقت سلسلة الاتصالات الفاشلة و تعنت فرنسا، كان يجري التحضير لمؤتمر في القاهرة عقد في 20 أوت 1957، حيث تم تصحيح قرارات مؤتمر الصومام، فقد ألغى مبدأ السياسي عن العسكري و أولوية الداخل على الخارج، كما أوصى بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³¹⁾، كما كان لاستقلال تونس و المغرب أثر بارز في نشاط الثورة فلقد تلقت دعماً كبيراً في المجال العسكري و الدبلوماسي فعلى سبيل المثال في المغرب عقد مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أبريل 1958 حيث أوصى أيضاً بإنشاء حكومة مؤقتة جزائرية و تمتين أواصر تضامن الشعب التونسي و المغربي مع

الثورة الجزائرية⁽³²⁾ و قد نادى آيت أحمد⁽³³⁾ من سجنه في أبريل 1957 بتكوين حكومة جزائرية من أجل مواصلة المفاوضات
بوفد موحد⁽³⁴⁾

فالهدف من تكوين حكومة مؤقتة هو تدويل القضية الجزائرية و إيصال حقيقة ما يحدث في الجزائر للرأي العام و العالمي
خاصة بعد تولي الجنرال دي غول (De Gaulle) رئاسة الحكومة الفرنسية في جوان 1958 فكيف كانت سياسته
الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية؟

I. مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم و مناوراته السياسية:

منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 استطاعت أن تسقط ست حكومات فرنسية، فهذا دليل على قوتها فمنها من لم
يعمر سوى بضعة أيام على سبيل المثال حكومة بيير فليمان (Pierre Flimlin) و هي آخر حكومة عرفتها
الجمهورية

الرابعة مما أدى إلى الاستنجاد بالجنرال دي غول (De Gaulle).

1. اقتراح مبدأ تقرير المصير:

جاء تعيين الجنرال ديغول كرئيس للحكومة الفرنسية نتيجة عدة ظروف و أسباب كانت تمر بها فرنسا، منها الظروف
الاقتصادية الصعبة لدرجة أنها و صلت إلى الاقتراض و هذا دليل على أن الثورة الجزائرية قد أنهكت خزينتها⁽³⁵⁾، فجاء
تمرد 13 ماي 1958 الذي قام به الجيش الاستعماري في الجزائر بقيادة الجنرال سالان (Salan) و جاك
ماسو (Jacques Massu)⁽³⁷⁾، بدعم من المستوطنين الأوربيين إذ طالبوا بدعوة الجنرال دي غول إلى تسلم الحكم
على أمل إنقاذ فرنسا من الإفلاس، و كما يضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد حتى حكومة فليمان لم تستطع أن تفعل
شيئا فقررت هي الأخرى قبول فكرة دعوته إلى تسلم الحكم⁽³⁸⁾ و بالفعل وافق الجنرال دي غول و تسلم الرئاسة في
الفتاح جوان 1958 .

و في الخامس من نفس الشهر توجه إلى الجزائر و أعلن عن عزمه تطبيق سياسة الإدماج و تحقيق المساواة⁽³⁹⁾ ، ومن
أجل تحقيق هذا المطلب اتخذ إجراءات عسكرية و سياسية و اقتصادية، لكن بتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة أخلط
جميع أوراق فرنسا حيث تم الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس⁽⁴⁰⁾ و توالى الاعترافات بها من
قبل الدول العربية و الأوربية⁽⁴¹⁾، و تعد العراق أول دولة تعترف بها ، تلتها الجمهورية العربية المتحدة، و بعد ذلك قدم
سفير ليبيا اعترفا رسميا بالحكومة المؤقتة و كذلك سفير دولة الباكستان، و في مساء ذلك اليوم جاء اعتراف دولة
اليمن⁽⁴²⁾.

و كانت مهمة هذه الحكومة هي العمل على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال و وجوب التفاوض مع الطرف الفرنسي و وضع ذلك في بيان 26 سبتمبر 1958⁽⁴³⁾، مما جعل الجنرال دي غول يتخذ سياسة إصلاحات شملت جميع الميادين للرد على قيام هذه الحكومة و قبل الحديث عن مبدأ تقرير المصير و الذي اعترف فيه و لأول مرة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لابد من التطرق إلى المشاري ع التي سبقت هذا الإعلان التي كانت لا تخلو من مناوآته السياسية بداية من استفتاء 28 سبتمبر 1958 الذي عرضه على المستعمرات الفرنسية من أجل التصويت على دستور فرنسا الجديد، لكن هناك اختلاف بالنسبة للجزائر و باقي المستعمرات فهذه الأخيرة عرض عليها السؤال الآتي: هل تريد البقاء في الإتحاد أم تريد الاستقلال؟ أما السؤال الموجه للجزائر هل توافق على الدستور أم لا⁽⁴⁴⁾؟

و قد استعمل الجيش الفرنسي كل و سائل التهيب و التكيل لإرغام الشعب الجزائري و حمله على التصويت، لأن الاستفتاء على الدستور لا يهم إلا الفرنسيين و ليس له أدنى علاقة بالجزائريين و قد وضحت جبهة التحرير الوطني هذا الأمر من خلال بلاغ أصدرته في 20 أوت 1958⁽⁴⁵⁾.

و كانت نتائج الاستفتاء في الجزائر حسب الجريدة الرسمية الفرنسية: 31066502 صوتوا بنعم بنسبة 85.86 % و 5419749 صوتوا بلا بنسبة 21.78⁽⁴⁶⁾.

هذه النتيجة جعلت الجنرال دي غول يغتر و يقول للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر فأعلن عن مشروع قسنطينة في 3 أكتوبر 1958 و من بين ما جاء فيه: إنشاء مساكن لمليون نسمة، منح 250 ألف هكتار من الأراضي للجزائريين، إحداث 400 ألف منصب شغل جديدة، و الهدف من المشروع ضمان زيادة الدخل الجزائري بنسبة 7.5 %، والقضاء تدريجيا على الفرق في المستوى المعيشي بين الشعب الجزائري و الفرنسي⁽⁴⁷⁾.

و نلمس هنا أن دي غول كان يحاول إغراء الشعب الجزائري بالعمل و بالتالي يعزله عن الثورة و تكوين طبقة مرتبطة بفرنسا أو ما يسمى بالقوة الثالثة، لكن هذا المشروع لقي معارضة شديدة من طرف المعمرين و الجزائريين على حد سواء، فالمعمرون لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين لشعورهم أنهم السادة و طبعا حتى الجزائريون رفضوا المشروع⁽⁴⁸⁾، غير أن الجنرال دي غول لم يستسلم فجاء بمشروع سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958 و كان موجها لجيش التحرير الوطني فقد دعا إلى إلقاء السلاح و تسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الشرطة، كما دعا القيادة السياسية بالخارج أو ما أسماه ب" المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس لتصفية إنهاء الحوادث، و يتضح لنا أنه كان يطلب من قادة الثورة الاستسلام.

فرفض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية المشروع جملة و تفصيلا فدي غول كان يريد أن يفرق بين السياسيين و العسكريين و يرفض التفاوض معها بحكم أنها ليست الممثل الحقيقي للشعب الجزائري⁽⁴⁹⁾، و رغم ذلك أعلنت هذه

الأخيرة عن يقينها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض فجددت ترحيبها التفاوض مع الحكومة الفرنسية بصورة جدية و في بلد محايد⁽⁵⁰⁾ و قد أشارت إلى تمسكها بالمفاوضات في بيان لها أصدرته في 28 سبتمبر 1958، و قد اشرنا إليه سابقا.

ثم بادر ديغول إلى مبدأ تقرير المصير تحت ضغط التطورات الدولية إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية بل خرجت إلى الصعيد الدولي⁽⁵¹⁾، فلأول مرة اعترف الجنرال دي غول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه لكن أحاط ذلك بقيود و شروط كادت تجعله مستحيل التنفيذ⁽⁵²⁾، و يظهر جليا من الخطاب الذي ألقاه في 16 سبتمبر 1959 فقد تضمن ثلاثة حلول للقضية الجزائرية و هي: الإدماج، الاتحاد الفدرالي أو الانفصال.

فالإدماج يعني المساواة في حقوق و الواجبات بين جميع سكان الجزائر أوروبيين و مسلمين، أما الاتحاد الفدرالي أو الفرنسية فهي تشكيل حكومة جزائرية تتكون من وزراء جزائريين طعنا بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد و ثيق معها في مجال الاقتصاد، الدفاع، التعليم و العلاقات الخارجية.

أما الانفصال يعني الاستقلال و قد صرح دي غول بخصوص هذه النقطة، أنه يجب على الجزائريين أن يتعدوا عنها فقد تؤدي إلى فوزى و تتيح الفرصة للتكامل و التعذيب و الذبح و الشنق....⁽⁵³⁾.

و كان رد الحكومة المؤقتة عن طريق إصدار بيان 28 سبتمبر 1959 لتؤكد فيه أن الشعب الجزائري له حكومة للتفاوض و لا يمكن أن يمارس اختياره تحت ضغط الاحتلال⁽⁵⁴⁾ كما أنه لا بد من توفير شروط عسكرية و سياسية، و قبل الوصول

إلى تقرير المصير يجب توقيف إطلاق النار بالاتفاق المسبق حول هذه الشروط⁽⁵⁵⁾.

بالتالي نلاحظ أن جبهة التحرير الوطني قد فهمت أن ديغول يقوم بمناورات يحاول من خلالها إطالة الحرب بين الطرفين فكان الرد على مشروعه بالبيان الذي ألقاه فرحات عباس يوم 28 سبتمبر 1959، ما جعل الجنرال دي غول يعرض على قادة الثورة التفاوض في 10 نوفمبر 1959⁽⁵⁶⁾، لأجل بحث شروط إنهاء القتال، لكن كيف كانت طبيعة هذه المفاوضات و هل أحدثت تقدما في القضية الجزائرية؟

2. التفاوض مع قادة الولاية الرابعة:

مع إبداء الجنرال دي غول رغبته في التفاوض عينت الحكومة المؤقتة الزعماء الخمسة محمد خيضر، رابح بباط⁽⁵⁷⁾، حسين

آيت أحمد، محمد بوضياف⁽⁵⁸⁾ و أحمد بن بلة لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية⁽⁵⁹⁾، لكنه رفض ذلك مصرحا أنه لا يريد التفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة⁽⁶⁰⁾ لأن هذا الأخير لم يسبق له الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي للشعب الجزائري فكيف يتفاوض مع الزعماء الخمس كوفد مفاوض ؟ و قد عينتهم هذه الأخيرة.

و نظرا للأزمة التي كانت تعصف بالحكومة المؤقتة التي انفجرت رسميا في 12 جويلية 1959، نتيجة عدة أسباب منها
حادثة موت عميرة التي أحدثت انقساماً بين أعضائها في 10 فيفري 1959⁽⁶¹⁾.

هذه الحادثة أزمات العلاقة بين الأمين دباغين و فرحات عباس بحكم صداقته لعميرة و اتهمه بالتسبب في مقتله⁽⁶²⁾ حتى
أن أحمد توفيق المدني⁽⁶³⁾ صرح قائلاً: "يوم 10 فيفري 1959 لم يمت فيه علاوة عميرة فقط إنما ماتت فيه الحكومة
المؤقتة"⁽⁶⁴⁾.

كما واجهتها العديد من المشاكل بداية من عدم توفير الأسلحة لقادة الداخل بسبب مخطط شال مما جعلها تدخل في
مواجهة معهم إضافة إلى صراع الباءات الثلاث و هم: كريم بلقاسم، بن طوبال و بوصوف فهم بمثابة النواة الأكثر تأثيراً
في صناعة القرار⁽⁶⁵⁾.

بالتالي ندرك أن الحكومة المؤقتة كانت تعاني العديد من المشاكل حتى أنها لم تستطع الفصل في مسألة الاتصالات و
المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مما أدى بها إلى إصدار قرار يوم 12 نوفمبر 1959 يقضي بعدم الخوض في أية
مفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁶⁶⁾، و قد امتدت فترته من 16 ديسمبر
1959 إلى 18 جانفي 1960 و كان بطرابلس ليبيا⁽⁶⁷⁾، حيث تم تعيين حكومة جديدة و برئاسة فرحات عباس للمرة
الثانية و مقرها بتونس⁽⁶⁸⁾.

و في شهر فيفري سنة 1960 و بتأسيس حكومة مؤقتة جديدة⁽⁶⁹⁾ عرضت على الحكومة الفرنسية أن توجه مبعوثاً لها
إلى باريس لضبط الشروط الفنية لاجتماع بين الطرفين، لكن هذه الأخيرة لم ترد على هذا العرض⁽⁷⁰⁾، ففي هذا الوقت
كان الجنرال دي غول يجري اتصالات مع قادة الولاية الرابعة دون علم الحكومة المؤقتة لإحداث شقاق بين قادة
الداخل و الخارج و هؤلاء القادة هم سي صالح زعموم⁽⁷¹⁾ و نائبه محمد بونعامة (المسؤول عن الشق العسكري)، و
لخضر بوشامة (المحافظ السياسي بنفس الولاية) و كان اللقاء يوم 10 جوان 1960 بقصر الاليزي⁽⁷²⁾، إلا أنه أعدت
ترتيبات قبل هذا اللقاء ففي يوم 26 مارس 1960 تم لقاء بين الوفد الجزائري الذي تألف من لخضر بوشامة و عبد
الحليم مسؤول سياسي في الولاية الرابعة و عبد اللطيف مسؤول عن المنطقة الثانية بنفس الولاية⁽⁷³⁾، أما الجانب
الفرنسي فقد مثله برنار تريكو⁽⁷⁴⁾ (Bernzrd Tricot) الذي كان بالمدينة ثم جرى آخر لقاء في 2 جوان 1959
و هذه المرة كان الطرف الجزائري يتكون من سي صالح و لخضر و محمد بونعامة أما الطرف الفرنسي يتكون من العقيد
الفرنسي ماتو (Mathon) و هو مراقب مدني قديم بالمغرب⁽⁷⁵⁾ و العقيد جاكمان (le colonel jaquan) و هو
مراقب الدراسات و العلاقات و برنار تريكو (Bernard Tricot)، و انحصر الاجتماع على وضع اللمسات
الأخيرة لمقررات اللقاء المنتظر وتحديد تاريخه⁽⁷⁶⁾، فانطلقت جولة المفاوضات بين الطرفين في 10 جوان 1959
بقصر الاليزي، فقد كان هم سي صالح إرغام دي غول للحصول منه على مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري، حيث

استهل دي غول اللقاء: "أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث، أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا....." ثم اقترح إجراء استفتاء بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا⁽⁷⁷⁾، و يتفق عليها الطرفان و انتهى اللقاء بالاتفاق على مبدأ تقرير المصير وفق شرط⁽⁷⁸⁾، لكن سي صالح أضاف قائلا لدي غول "أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى إليزي هو موقف انعزالي أو معارض لأي من رفاقنا في جيش و جبهة التحرير الوطني"⁽⁷⁹⁾. من خلال هذا التصريح يتضح لنا أن سي صالح كان يدرك أنه لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني بحكم أنها الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الجزائري و يتبين هذا من طلب سي لخضر ضرورة إعلام قادة الداخل و أيضا عندما أخبر سي صالح ديغول أنه لا بد من إعلام كافة مسؤولي الولايات و أعضاء الحكومة المؤقتة، و هكذا انتهت المحادثات. إن هذا اللقاء السري الذي قام به سي صالح كان تصرفا خاطئا منه، فقد برر موقفه بأنه كان يائسا و فاقدا للأمل نتيجة المشاكل التي كانت تعاني منها الولاية الرابعة بسبب نقص الأسلحة و الحصار المضروب عليها، أما بونعامة لم يمكن راض عن هذا اللقاء.⁽⁸⁰⁾

و بالنسبة للجنرال دي غول لم تكن له نية للتفاوض، فقد كان هدفه زرع البلبلة بين قادة الثورة التحريرية إلا أن مسعاه لم يتحقق نتيجة فشل اللقاء. فبمجرد عودة الوفد الجزائري المفاوض من باريس تم تقديم كل من شارك في اللقاء إلى المحاكمة بما فيهم النقيب عبد اللطيف الذي أعدم بعد أن اكتشف أنه عميل لفرنسا من خلال الرسالة التي بعثت إليه ليخبره فيها الفرنسيون بفشل اللقاء⁽⁸¹⁾ و اكتشفها قادة الولاية الرابعة و أعدم أيضا سي لخضر أما سي صالح فقد أوقف، و لتظهر الحكومة المؤقتة سلطتها للجنرال ديغول أرسلت أحمد بن شريف⁽⁸²⁾ إلى هذه الولاية لضمان سيرها الحسن و أمرت بإرسال سي صالح إلى تونس، لكن هذا الأخير قتل في كمين فرنسي يوم 20 جويلية 1960.⁽⁸³⁾ إن هذا اللقاء الذي خطط له الجنرال ديغول كاد يعصف بالثورة لو لم يتم اكتشافه، و يعد أيضا بمثابة عرقلة لمسار المفاوضات و لكن كيف ستكون إستراتيجيته المقبلة؟

3. اتصالات مولان التمهيدية:

في يوم 14 جوان 1960 ألقى الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، و إيقاف القتال و قال فيه: "إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجاً مشرفاً للقتال الذي ما يزال مستمرا"، فاستجابت الحكومة المؤقتة لهذا الطلب في 20 من نفس الشهر و حددت مدينة "مولان الفرنسية" لهذا اللقاء⁽⁸⁴⁾، و من جهة أخرى كانت قد حققت نصرا دبلوماسيا و سياسيا هاما كان له أثر إيجابي على مسيرة الثورة التحريرية، حيث تمكنت من الحصول على تسجيل الحكومة السويسرية و وثائق الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع و المتعلقة بحقوق الإنسان، المبرمة في 12 أوت من عام 1949 و الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية، فهذا الانضمام يعد حدثا هاما لكونه يطلع المجتمع الدولي على سياسة القمع و التعذيب

التي تمارسها فرنسا ضد الشعب الجزائري، و أيضا يظهر كفاءة الحكومة المؤقتة و اكتسابها الشرعية من خلال إبرامها اتفاقيات و معاهدات دولية، بحيث أصبحت تمثل فعليا الشعب الجزائري على المستوى الدولي و لها الحق في التصرف كشريك و طرف فعال في القانون العام الدولي أي دون المرور بالشرعية الفرنسية⁽⁸⁵⁾.

-و بهذا النصر الذي تم تحقيقه تم إرسال مبعوثين هما: محمد بن يحيى⁽⁸⁶⁾ و أحمد بومنجل⁽⁸⁷⁾. إلى مولان أما الوفد الفرنسي فقد مثله روجي موريس **Roger Mourice** الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر و الجنرال هوميردي كاسنين **Hoerde Kacin** ودامت المباحثات إلى غاية 25 جوان 1960، حيث اكتشفت المبعوثان الجزائريان⁽⁸⁸⁾ بأنهما أمام شروط و قيود حددها الجانب الفرنسي بمفرده فرفض أن تكون موضوع المباحثات، يعني فرنسا هي التي تقرر الحل و ما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما و جد المبعوثان نفسيهما مثل الأسيرين لدرجة أنهما حرما من كل الزيارات و الاتصالات مع الصحافة⁽⁸⁹⁾ فاضطرا لقطع المحادثات و العودة إلى تونس.

إن هذه الشروط التي فرضها الجنرال ديغول قابلتها الحكومة المؤقتة بالرفض مما أدى إلى فشل هذا اللقاء، و هنا يتبين لنا أن ديغول لم يكن جادا في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، بل كان يريد أن يتأكد من موقف الثورة و مدى تمسكها بمبادئها، و هذا ما أوضحته الحكومة المؤقتة من خلال نداء يوم 4 جويلية إلى الشعب الجزائري أكدت فيه أنه رغم فشل محادثات مولان إلا أنها فضحت نوايا فرنسا، و كذلك استعدادها لإيفاد مبعوثين إلى باريس إن تخلت الحكومة الفرنسية عن شروطها السابقة⁽⁹⁰⁾.

-إن محادثات مولان من أهم مراحل الثورة التحريرية فهي أول اتصالات رسمية لكن نتيجة تعنت الحكومة الفرنسية و محاولة

فرض إستراتيجيتها على الوفد الجزائري فشلت و علقت الاتصالات بين الطرفين لتأتي مظاهرات 11 ديسمبر 1960 و تقلب كل الموازين .

-ففي 4 نوفمبر 1960 أعلن ديغول في خطاب له عن ميلاد " الجزائر جزائرية"، إذ كان يطمح إلى تجزئة الشعب الجزائري و نلمس هذا من خلال تصريحه: " أن الجزائر جزائرية سوف تتحقق و سوف تكون لها حكومتها و قوانينها و أنظمتها الخاصة و على أن تكون الجزائر تابعة لفرنسا في جميع الميادين، أما إذا أرادوا الاستقلال فإن الحكومة الفرنسية⁽⁹¹⁾ ستعتمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوقها". و إن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كما سبق الذكر قد برهنت على تمسك الشعب بقيادته حيث عمت هذه المظاهرات معظم المدن الجزائرية و خاصة المدن الكبرى، الجزائر ، وهران ، عنابة و البلدية، فتأكد ديغول من خلال زيارته للجزائر من إرادة هذا الشعب و شدة تعلقه بثورته و قاداتها⁽⁹²⁾ واقتنع باستحالة نجاح سياسته، و أنه لا بديل للتفاوض و الاتفاق إلا مع جبهة التحرير الوطني.

خاتمة

إن بداية الاتصالات بين وفد جبهة التحرير الوطني و فرنسا اكتست طابعا سري و شبه رسمي ، لأن هذه الأخيرة كانت تريد جس نبض قادة الثورة التحريرية و تعرف كيف يفكرون، غير أن محادثات مولان غيرت مجرى هذه اللقاءات إذ تعد أول اتصال رسمي بين الطرفين ، رغم فشلها نتيجة لعدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي للشعب الجزائري، لكن بمظاهرات 11 ديسمبر برهنت للجنرال ديغول أنه لا تفاوض إلا مع الجبهة ، فقد كانت عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات مما يعتبر تقدما في مسار الثورة التحريرية.

الهوامش:

- 1 فنسان مونتيل (Vincent Monteil) اختصاصي في الشؤون الاسلامية في فيفري 1955 ، رئيس الديوان العسكري للحاكم العام جاك سوستيل ، استقال من منصبه في جوان 1955 ، أنظر Redha Malek, l'Algérie à Evian- histoire des négociations secrètes (1956-1962), éd.Dahlab, Alger, 1995, p 15.
- 2 مصطفى بن بولعيد : ولد في 5 فيفري 1917 بقرية إينركب بأريس بالأوراس ، انضم إلى حزب الشعب (PPA) سنة 1938، أول مسؤول للولاية الاولى، استشهد في 23 مارس 1956 ، أنظر Achour Cheurfi, la classe politique Algérienne de 1900à nos jours dictionnaire bibliographique, éd.Casbah, 2001, p p 72,33.
- 3- Gilbert Meynier , histoire intérieure du FLN (1954-1962), éd.Casbah, Alger, 2003, p616.
- وأيضا خامس سامية ، 19 مارس 1962 مسيرة نحو النصر و التحرر من النير الاستعماري ، الراصد ، ع 2 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2002 ، ص 12.
- 4 غي مولي (Guy Mollet) ولد 1905 بأراس Arras ، انتخب رئيسا لها سنة 1954 ، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة ، عين رئيسا للحكومة سنة 1956، أنظر سعدي بزيان، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2002 ، ص 111 .
- ⁵ مهندس فرانس (Mendès France Pierre) : ترأس الحكومة الفرنسية من 18 جوان 1954 إلى 23 فيفري 1955 ، نفس المرجع ، ص 133.
- 6 أندري مندوز (André Mandouz): مؤرخ و كاتب من أنصار القضية الجزائرية في مجلة "الوعي المغاربي" ، أنظر سعدي بزيان ، المرجع السابق ، ص ص 120-121 .
- ⁷ عبان رمضان : ولد في 10 جوان 1920 بقرية عزورة بدوار آيت إرائن، انضم إلى حزب الشعب (PPA) سنة 1943 عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) عضو في المجلس الوطني للثورة (CNRA) من 1956 إلى 1957 ، أنظر : Benjamin Stora , Dictionnaire bibliographique de militants nationalistes Algériens 1926-1954, éd.l'Harmathan , Paris , 1985, pp 163-164 .
- ⁸ بن يوسف بن خدة ، ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية ، كان عضو في حزب الشعب (PPA)، انضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955 ، كان ضمن الحكومة المؤقتة الأولى كوزير للشؤون الاجتماعية ، أنظر: Ibid, P 274.
- ⁹ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين- ثورات القرن العشرين ، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 301 ، و أنظر أيضا :
- Mahfoud Kaddache , et l'Algérie se libéra 1954-1962, éd.EDIF, Alger, 2010, p 78.
- ¹⁰ Benyoucef Ben khedda , la fin de la guerre d'Algérie : les accords d'Evian , OPU , Alger , 1998, p16.

¹ شارل دي غول (Charles De Gaulle): ولد في 1890 بمدينة ليل الفرنسية تخرج من المدرسة العسكرية سان سير، عين جنرال فرقة و نائبا لكاتب

الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940 ، كان أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، أنظر القرص المضغوط ، تاريخ الجزائر (1830-1962) ، المركز الوطني

للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2002 .

² محمد خيضر: ولد في 13 مارس 1912 بالجزائر ، انضم إلى حزب الشعب (PPA) ، ثم إلى جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة ، و عضو في لجنة

التنسيق والتنفيذ (CCE) في أوت 1957 ، و وزير دولة في الحكومة المؤقتة (GPRA) من 1958 إلى 1962 ، أنظر: Benjamin Stora, Op.cit,p 288

³ Gilbert Meynier, op.cit, p 617 et Albert Paul Lentin, le dernier quart d'heure d'Algérie entre deux mondes , éd.Alem el Afkar, Alger , 2012 , p 198.

⁴ Redha Malek , op.cit,p 33.

15 أحمد فرانسيس : ولد سنة 1942 بغيلزان ، عضو بالأمانة العامة للمغرب العربي في جوان 1958 كما عين بالحكومة المؤقتة الأولى كوزير للاقتصاد و

الثقافة أنظر : Achour cheurfi , op.cit,p 172 .

¹⁶ محمد يزيد: ولد في 1923 بالبلدة ، انضم إلى حزب الشعب (PPA) في 1942 ، التحق بجبهة التحرير الوطني في 1955 ، وزير الاعلام في الحكومة

المؤقتة من 1958 إلى 1962 أنظر : Benjamin Stora , op.cit,pp 304-305 .

¹⁷ Gilbert Meynier, op.cit, p 617 et Albert Paul Lentin, op.cit,p 198 .

¹⁸ Redha Malek , op.cit,pp 25-26 .

¹⁹ عبد الرحمن كيوان : ولد سنة 1925 بالجزائر، كان محاميا و عضوا في حزب الشعب، اعتقل في نوفمبر 1954 و أطلق سراحه في مارس 1955 ، شارك في المفاوضات مع مبعوثي غي موللي عام 1956 ، عين سفير الحكومة المؤقتة ببيكين عام 1961 لمزيد من المعلومات أنظر: محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة : نجيب عياد صالح المثلوثي، موفم للنشر ، الجزائر، 1994، ص 184 و أيضا (Abderrahmane Kiouane, les débuts d'une diplomatie de guerre (1956-1962) éd.Dahlab , Alger 1999.

²⁰ Ibid,p 10.

²¹ Gilbert Meynier, op.cit, p 617.

²² محمد الأمين دباغين: ولد في 1919 بحسين داي بالعاصمة ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري PPA سنة 1939 ، عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ سنة 1957 ، كان وزيرا للشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة في 1958 ، أنظر: Benjamin Stora , op.cit , pp 281-282 .

²³ Redah Malek, op.cit , p42.

²⁴ Gilbert Meynier, op.cit, p 617.

²⁵ القادة الخمس هم أحمد بن بلة ، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد إضافة إلى مصطفى الأشرف كصحفي أنظر:

Mahfoud Kedache, op.cit, p 79 et l'Echo d'Alger N° 16290 , mardi 23 octobre 1956, p 1

²⁶ أوزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 144 .

²⁷ أحمد بن بلة : ولد في 25 ديسمبر 1916 بمغنية تلمسان ، انضم إلى حزب الشعب PPA ، كان ضمن الوفد الخارجي بالقاهرة و نائب رئيس في الحكومات المؤقتة الثلاث ، بعد الاستقلال عين أول رئيس للجمهورية الجزائرية أنظر: Achour Cheurfi, op.cit,p 28 . 69-70 p رابح النونسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص 16 .¹

²⁹ نفس المرجع ، ص 17 و أيضا: Redha Malek ,op.cit , p 27 .
³⁰ Redha Malek, op.cit, p 30 et Albert –Paul Lentin, op.cit , p 201.

¹ مصطفى هشماوي ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر، (د.ت)، ص 133.
المجاهد ، ع 23، 5-7-1958 ، ص 7 و أيضا معمر العايب ، مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من 32 المغرب العربي ، الراصد، ع 2 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2002 ، ص 41 .

³³ حسين آيت أحمد: ولد في 20 أوت 1926 بالمشلات بالقبائل الكبرى ، انضم إلى حزب الشعب PPA سنة 1943 ، وزير دولة في الحكومات المؤقتة الثلاث ، أنظر: Benjamin Stora,op.cit,p 269 .

³⁴ Gilbert Meynier, op.cit, p 618.

³⁵ يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 218 .

³⁶ راوول سالان Raoul Salan : ولد سنة 1889 ، تجند سنة 1917 كان قائدا عاما للقوات الفرنسية بالشرق الأقصى، و قائد القوات المتعددة الأسلحة بالجزائر سنة 1956 لمزيد من المعلومات أنظر: رشيد أوعيسى ، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين ، تر: محمد المعراجي و عمر المعراجي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2010، ص 400 .

³⁷ جاك ماسو Jacques Massu ، ولد في 5 ماي في 1908 بشلان سور مار Chalons sur Marne و قائد الفرقة العاشرة للمظليين أنظر القرص المضغوط ن المرجع السابق .

³⁸ يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 221 .

³⁹ أوزغدي محمد لحسن، المرجع السابق ، ص ص 187-188 .

⁴⁰ L'Echo d'Alger, N°16-887 , samedi 20 septembre 1958, pp 1-3 et l'Echo d'Oran, N°31-271, vendredi 19 septembre 1958, p 1 .

⁴¹ C.A.N.A ,boite033,tableau des reconnaissances duGPRA.

⁴² أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية ، ج 3 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1982، ص 400 و أيضا:

Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre(l'aurore),éd.Alger-livres,Alger,2011,p238

⁴³ C.A.N.A ,boite033,N 03.002 , texte de la déclaration faite le 26 septembre 1958 p1.

⁴⁴ أوزغدي محمد لحسن، المرجع السابق ، ص ص 212-213 .

⁴⁵ أنظر الملحق رقم 1 .

⁴⁶ Journal officiel de la république Française, N° 234, dimanche 5 octobre 1958, p 9177.

- ⁴⁷ المجاهد ، ع 94 ، 25-04-1961 ، ص 8 .
- ⁴⁸ أوزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق ، ص 195 .
- ⁴⁹ عمر بوضرية ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958 -جانفي 1960 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، 2010 ، ص ص 88-91
- ⁵⁰ عمر بوضرية، المرجع السابق ، ص 91 .
- ⁵¹ نفس المرجع، ص 92. و ايضا: Le monde N° 4596 , dimanche 1 et lundi 2 novembre 1959, p1 .
- ⁵² أوزغيدى محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص 217.
- ⁵³ عمر بوضرية، المرجع السابق، ص ص 93-94.
- ⁵⁴ أنظر الملحق 2 .
- ⁵⁵ Benyoucef Benkhedda, op.cit, p 18 .
- ⁵⁶ أوزغيدى محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص 262.
- ⁵⁷ رابح بيطاط، ولد في 19 ديسمبر 1925 بقسنطينة ، ناضل في حزب الشعب PPA عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 20 أوت 1956 ، عين كوزير للحكومة المؤقتة ، أنظر : Achour cheurfi, op.cit,p 105 .
- ⁵⁸ محمد بوضياف ، ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة ، انضم إلى حزب الشعب PPA ، وكذلك مجلس الثورة CNRA، من أعضاء الوزارة الحربية في الحكومة المؤقتة أنظر: Achour cheurfi,op.cit,pp113-114 .
- ⁵⁹ فوزية بوسباك ، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية ، الذاكرة، ع 3 ، التحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995 ، ص 169 و أيضا المجاهد ، ع 56 ، 30-11-1959 ، ص6
- ⁶⁰ أوزغيدى محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص 262 .
- ⁶¹ عميرة علاوة كان يعمل في مكتب جبهة التحرير الوطني بمدريد باسبانيا سنة 1958 ، و تعود وقائع هذه الحادثة إلى إرسال تقرير لفرحات عباس يتهمه فيه عميرة بالتقول على الوزراء بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر و أن جيش التحرير الوطني ناقم على تصرفات الحكومة ، فاستدعي إلى القاهرة ، استقبله فرحات عباس في 10 فيفري 1959، خلال لقاءها بمبنى الحكومة المؤقتة سمع المتواجدون بشجار و فوجئ الجميع بجثثة ملقاة بالشارع أمام المبنى، انظر فتحي الديب ، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط 2 ، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1990، ص ص 423-424 .
- ⁶² AWO, boîte BP 28, archives de presses françaises et étrangère concernant l'Algérie : Hansjoery Koch , la mort mystérieuse de l'algérien Amira Allawa , N°68, 1 avril 1959, p 125.
- ⁶³ أمح توفيق المدني ، ولد في 1 نوفمبر 1898 بتونس ، كان أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين سنة 1952 ، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في 1956، وزيرا للشؤون الثقافية في أول حكومة مؤقتة ، أنظر : pp345-346 Achour Cheurfi,op.cit .
- ⁶⁴ أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص 109 .
- ⁶⁵ رابح الونيسي ، المرجع السابق ، ص 27.
- ⁶⁶ عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 116 .
- ⁶⁷ المجاهد ، ع 60 ، 25 سبتمبر 1960 ، ص 8 .
- 68 Farhat Abbas,op.cit,p 274 et la dépêche quotidienne d'Algérie ,N°3653,mercredi 23 décembre 1959 , p 1 .

- ⁶⁹ عند الإعلان عن هذه الحكومة تم إصدار مرسوم خاص بتنظيم مهامها في الخارج فمثلا حسب المادة 2 : لها الحق في التمثيل السياسي كما تدرس مع إطار الدولة المتواجدة بها كل المشاكل الخاصة بالجزائر و الرعايا الجزائريين لمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 3 .
- ⁷⁰ أوزغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 263 .
- ⁷¹ سي صالح زعموم : ولد في 29 نوفمبر 1928 بعين طاية، عين مسؤولا عن ناحية دلس، برج مليانة سنة 1956 ، خلف سي محمد على رأس الولاية الرابعة في سبتمبر 1957 أنظر : Achour Cheurfi, op.cit, p 334 .
- ⁷² لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، ط 1، دار الحكمة للترجمة و النشر ، الجزائر، 1990 ، ص 49 .
- ⁷³ Mohamed Teguia , L'armée de libération nationale en wilaya IV , éd.Casbah,Algérie,2002, p 145.
- ⁷⁴ برنار تريكو (Bernard Tricot) : جنرال مكلف بالشؤون الجزائرية أنظر : Yves Courrière, La guerre d'Algérie , les feux du désespoir 1960-1962, T IV ,éd.Casbah, 2005, p 20.
- ⁷⁵ Gilbert Meynier , op.cit, p 623.
- ⁷⁶ Montagnon Pierre, affaire si Salah, éd.Pygmaton , Gérard Watelet, Paris, 1987, pp 101-198.
- ⁷⁷ لخضر بورقعة، المصدر السابق ، ص 55 .
- ⁷⁸ Montagnon Pierre, op.cit , p 108 .
- ⁷⁹ لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 55.
- ⁸⁰ لخضر بورقعة، المصدر السابق ، ص 50 و أنظر أيضا: Paillet Claude, dossier secret de l'Algérie 13 mai 58 / 28 avril 61, éd. Original, France,1962,p 254.
- ⁸¹ لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 60-65 و أيضا : Silvie Thénault, histoire de la guerre d'indépendance Algérienne , Flamarion, France, 2005 , p 192 .
- ⁸² أحمد بن شريف: ولد في أبريل 1927 بالجلقة ، انخرط في الجيش سنة 1955 ، دخل صفوف جيش التحرير الوطني بسور الغزلان ، عضو بمجلس الثورة ، سنة 1960، أنظر : Achour Cheurfi, op.cit, p p 74-75.
- ⁸³ 289Silvie Thénault, op.cit, p 193.
- ⁸⁴ أوزغدي محمد لحسن، المرجع السابق ، ص 263 و أيضا لمياء بوقريوة ، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962 ، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2006-2007، ص 129.
- ⁸⁵ أحسن بومالي ،أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية،المصادر ع 16 ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2007، ص ص 102-104.
- ⁸⁶ محمد بن يحيى ولد في 30 جانفي 1932 بجيجل ،كان ضمن الممثلين لجهة التحرير الوطني خلال مؤتمر باندونغ 1956 ،عضو في المجلس الوطني للثورة CNRA 1956 ،وزير المالية في الحكومة المؤقتة في 1960 أنظر : Benjamim Stora,op.cit,pp142-143.
- ⁸⁷ أحمد بومنجل ولد في 22 أبريل 1906 بني منقلة قرب (تيزي وزو) ،مناضل في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب (PPA) عضو في المجلس الوطني للثورة في 1959 ،لمزيد من المعلومات أنظر : Achour Cheurfi,op.cit,p127 .
- ⁸⁸ يحي بوعزيز ،المرجع السابق ، ص 308.

⁸⁹ المجاهد ، ع 92 ، 27-3-1961 ص 5 وأنظر أيضا : Benyoucef Ben Khedda op.cit.p18 .

⁹⁰ المجاهد ، ع 72 ، 11-7-1960 ، ص ص 1-5 وأيضا : C.A.N.A, Boite 033 ,communiqué du GPRA, après la réunion à Tunis du 2 et 3 juillet pour études compte rendu des émissaires sur les entretiens de Meulin du 25 au 29 juin 1960, PP2-3 .

91 المجاهد ، ع 92 ، 27 مارس ، 1961 ، ص

92 يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 276.

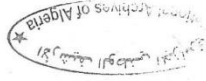
الملحق:01

بلاغ أصدرته جبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1958

جبهة التحرير الوطني الجزائرية

مصلحة الاستعلامات

شارع مديرية التحرير
جاردن سيتي - القاهرة



بلاغ

تلقت الجندية الفرنسية بالجزائر امرا بأن ترغب الجزائريين على المشاركة في
الاستفتاء حول دستور فرنسا ٢، مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن .

وهكذا أصبحنا نرى الادارة التي يرأسها الكولونيل لإشروا ٢، العامل باسم الجنرال
ديجول وتحت اشرافه ٢، تحتل شرا الوسائل وانذرها ٢، ولا تتوان عن ارتكاب اعمال
الارهاب والتدليس ٢، لاجهار المسلمين الجزائريين على المشاركة في ذلك الاستفتاء .

ان هذا الاستفتاء الذي يقع حول الدستور الفرنسي الجديد لا يهم الا الفرنسيين
وحدهم ٢، وليست له ادنى علاقة بالجزائريين .

وانه لمن الظاهر الجلي ان نتائج هذا الاستفتاء بالقطر الجزائري ٢ لا تصيب
ادنى تغيير عن حقيقة عواطف الجزائريين الذين يقاتلون منذ أربعة أعوام في سبيل
استقلالهم ٢، والذين يريد الجنرال ديغول ان يعتبرهم فرنسيين رغم أنوفهم .

المعملية التديسية التي تعتبر أكبر عملية تحيل لادى وسياسى ٢ وتعلن من الان ان النتائج
التي تريد فرنسا ان تستخرجها من هذا الاستفتاء انما هي لنفوذها وتزوير .

والشعب الجزائري الملقب حول جبهة التحرير الوطني الجزائرية ٢ قد اختار طريقه
منذ امد بعيد ٢ وقد صرح منه المزم على الاستمرار في هذه المعركة التحريرية الكبرى
الى ان يحقق استقلاله الوطني ٢ والى ان ينشئ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الاجتماعية .



القاهرة .

بيان 28 سبتمبر 1959

ان الحكومة الجزائرية تلتفت نظر الراى العام الدولى الى الخطر الذى ينتج عن كل مس بهذه الوحدة التى لا تنجز .

ان محاولة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساهمة فى حل المشكل الجزائرى . بل انها لا تزيد الا خطورة ، وتمثل تهديدا دائما للسلم والامن فى العالم .

اما فيما يخص ثروات الصحراء فان التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بآية صفة من الصفات ان يتحول الى ملكية شرعية ، ان هذه الثروات التى هى مصدر تقدم انساني قبل كل شئ ، للجزائر ولافريقيا الشمالية لا يمكن - فى سبيل الصالح العام - الا ان تتسبب فى ايجاد تعاون واسع مشر .

ومن جهة اخرى فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائرى على استشارة الشعب الفرنسى ، ليس سوى نفى للديموقراطية ولحق تقرير المصير .

ان الاستقلال الذى ينتج عن استشارة الشعب الجزائرى بكيفية حرة لن يكون مصدرا للقوضى والبؤس . بل ان هذا الاستقلال ، بالعكس من ذلك ، يتوقف عليه كل تقدم حقيقى . انه يضمن حرية الافراد وامنهم ، وهو اخيرا يسهل تشييد المغرب العربى والتعاون الحر مع جميع البلدان .

ومن البديهي - بعد التحديد الكامل لهذه المبادئ - ان الالتجاء الى الاستفتاء العام لا يمكن ان يكون بغير العودة الى السلم .

ان « التهدة » - اى الحرب المتواصلة التى تزداد فتكا مع مرور الايام - لا يمكن ان ترجع السلم الى الجزائر .

ان الشعب الجزائرى لا يمكن ان يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال بعد اكثر من نصف مليون جندي ، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرية والمليشيا ، ان ممارسة الاختيار الحر لا يمكن ان تقع تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع وتحت ضغط جهاز ادارى اشتهرت تقاليده بتزييف الانتخابات .

ان هذا الاختيار الحر لا يمكن ان يتم بصورة كاملة ما دام اكثر من ربع السكان موقوفا فى السجون والمعتقلات او مرغما على الهجرة .

هذه كلها قضايا تتطلب المناقشة .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التى اعترفت بها الان عدة دول ، هى الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائرى الى ان يعبر عن اختياره بحرية . انها تسير وتراقب مقاومة الشعب الجزائرى والكفاح التحريرى لجيش التحرير الوطنى . اذن ، فلا يمكن بدون موافقتها ان يعود السلم . هذا السلم الذى يمكن ان يتحقق حالا .

لاجل هذا الغرض ، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول فى محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لابقاف القتال ، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير .

على ابواب السنة السادسة من الحرب ، وفى الوقت الذى تستعد فيه الجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية من جديد وفى الوقت الذى تفتح فيه مقابلات دولية كبرى فى امل فى استقرار السلم بالعالم : فى هذا الوقت تتجه الانظار نحو الجزائر وتظهر جميع الشعوب ورغبتها الاكيدة فى عودة السلم الى هذه الارض الافريقية حيث ما تزال تجرى حرب تسببت بعد فيما يقرب من مليون من الضحايا .

ان الشعب الجزائرى قد اضطره الاستعمار الى حمل السلاح . ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - مع ناكيدها مرة اخرى لارادتها فى الكفاح الى ان يتحقق التحرير الوطنى - تعلن انها عازمة على ان لا تهمل اية فرصة لتمكين السلم من جميع حظوظه .

لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا - على رؤوس الملا - فى بيانه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ بحق الجزائريين فى تقرير المصير . وهكذا قد اعترف اخيرا للشعب الجزائرى بحقه فى تقرير مصيره بحرية . ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان الشعب الجزائرى ما انفك منذ خمس سنوات يواجه بانتصار حربا من افظع الحروب التى اراد الاستعمار ان يفرض بها بلادنا من جديد . ان هذا التطور لم يكن ممكنا الا لان جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى الجزائرى واصلا وسبواصلان ان لزم الامر ، الكفاح التحريرى . وهذا التطور لم يكن ممكنا ايضا الا بفضل تأييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة ، وبفضل مساندة الراى العام الاممى .

ان حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، المنصوص عليه فى اعلان جبهة التحرير الوطنى المؤرخ بفتح نوفمبر ١٩٥٤ ، كان دائما هدفا اساسيا للثورة الجزائرية ، فهو يمثل وسيلة ديموقراطية سلمية يتوصل بها الشعب الجزائرى للاستقلال الوطنى .

ان حق الشعوب فى تقرير المصير المنصوص عليه فى ميثاق الامم المتحدة ، اى حق الشعوب فى التصرف فى شؤونها بنفسها ، يعيد الى الشعب الجزائرى ممارسة السيادة الوطنية التى اغتصبها منه - حينا من الزمن - احتلال عسكري لا يمكن ان تنتج عنه اية شرعية .

ان الذاتية القومية التى تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هى عناصر موضوعية جوهرية . ولهذا فمن الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تقرا حسبا لهذه الحقائق او تهدف الى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها الى مجموعات عنصرية ودينية .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكّر - زيادة على هذا - بالمبدأ الذى لا يمكن النيل منه ، وهو وحدة التراب الوطنى ، وتعتبر عن عزيمة الشعب الجزائرى التى لا تقهر ، فى معارضة كل محاولة تقسيم .

المجاهد ، ع 52 ، 05 أكتوبر 1959 ، ص. 06 .

الملحق : 03

مرسوم يوضح مهام الحكومة المؤقتة في الخارج

006.08.015

DECRET



relatif à l'organisation des missions du G.P.R.A. à l'extérieur

Art. 1 - La représentation du G.P.R.A. dans les pays étrangers est assurée par une délégation permanente unique, dite, selon les conditions locales : " Mission du G.P.R.A. " ou " Délégation du F.L.N. " .

La mission, ou la délégation, est placée sous l'autorité du Ministre des Affaires Extérieures.

Art. 2 - Outre la représentation politique, la mission traite avec les autorités compétentes du pays où elle est accréditée de tous les problèmes intéressant l'Algérie et les ressortissants algériens.

Art. 3 - La mission est dirigée par un Chef de mission désigné en Conseil des Ministres, sur proposition du Ministre des Affaires Extérieures. Il est éventuellement assisté d'un ou deux conseillers politiques et d'un conseiller militaire.

Art. 4 - Le conseiller politique est nommé par le Ministre des Affaires Extérieures. Il aide le chef de mission dans son activité politique et le remplace en cas d'absence.

Art. 5 - Selon l'importance du travail, et après avis du Conseil des Ministres, la mission peut comprendre un ou plusieurs attachés, et au maximum :

- Un attaché aux Affaires Militaires,
- Un attaché aux Affaires Sociales et Culturelles,
- Un attaché de Presse,
- Un attaché aux Affaires Economiques et Financières,
- Un attaché aux Affaires Civiles.

...

C.A.N.A ,Boite : 006 décret relatif à l'organisation des missions du GPRA , 5-2- 1960, p.1.

556.08.015



- 2

Art. 6 - L'attaché, mis par son ministère à la disposition du Ministre des Affaires Extérieures, est en position de détachement. Il est placé sous l'autorité du Chef de délégation. Le ministère intéressé peut demander à tout moment son rappel.

Art. 7 - L'attaché est chargé d'une branche spéciale de l'activité de la délégation. Il prépare les dossiers concernant et assiste le Chef de délégation pour les questions où il est spécialisé.

Art. 8 - La création de postes concernant le personnel administratif de la délégation (dactylo, secrétaire, etc.) a lieu sur autorisation du Ministre des Affaires Extérieures.

Art. 9 - La délégation reçoit ses directives du Ministre des Affaires Extérieures.

Art. 10 - La délégation est seule chargée des relations avec les autorités du pays où elle se trouve. Tous les ministères s'adressent obligatoirement à elle pour les rapports avec les dites autorités. Ils le font en général par l'entremise du Ministre des Affaires Extérieures.

Cependant, ils peuvent s'adresser directement à la délégation. Dans ce cas, ils en informent le Ministre des Affaires Extérieures.

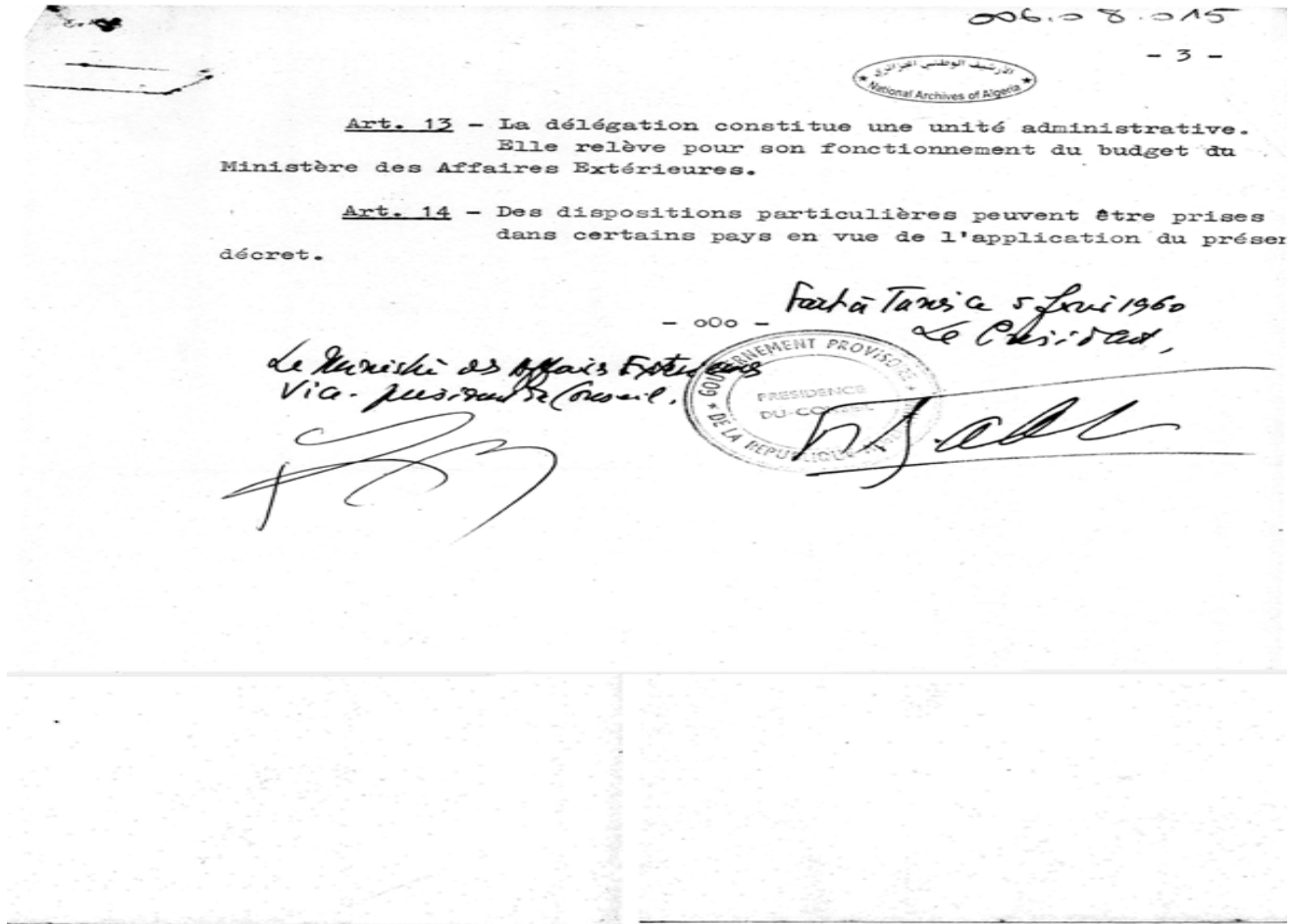
Art. 11 - La délégation s'adresse aux autres ministères par l'intermédiaire du Ministre des Affaires Extérieures.

Elle peut s'adresser directement à eux. Dans ce cas, elle informe le Ministre des Affaires Extérieures.

Art. 12 - La délégation s'adresse à une autre délégation par l'intermédiaire du Ministre des Affaires Extérieures.

Elle peut cependant, pour des raisons pratiques, s'adresser directement à une autre délégation, le Ministre des Affaires Extérieures étant informé.

Ibid. p. 2 .



Ibi.p2